Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2024, VOL. 05, NO. Special, 14-26, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2024541

Economic impacts of drugs

[*] Falah H. Thuwaini
Department of Economics, College of administration and economics, Al-Mustansiriyah university, Baghdad, Iraq

Article information:
Received: 14–09– 2024
Revised: 05–10– 2024
Accepted: 07–10– 2024
Published: 25–10– 2024

[*]**Corresponding author:**
Falah H. Thuwaini
falahecono@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This article examines the various effects of drug use and illicit drug trafficking on the economy. The study focuses on the losses that nations incur as a result of drug abuse, whether through decreased productivity, increased healthcare costs, or the rise in crime rates associated with drug use.

The research explores the impact of drugs on the workforce, highlighting how addiction affects work capacity and productivity, leading to higher unemployment rates. It also details the burdens drugs place on healthcare systems due to addiction treatment and drug-related diseases, driving up healthcare costs.

Furthermore, the study discusses the role of drugs in fueling organized crime and increasing government spending on security and justice, as well as the impact of the drug black market on the formal economy by reducing tax revenues.

The research concludes with recommendations on how to address these impacts through comprehensive policies aimed at prevention, treatment, and strengthening security efforts to combat drug trafficking.

Keywords: Economic Development, Social Development Money Laundering

Conclusions:

1. **Significant Economic Losses**: Drug use and trafficking place a substantial burden on national economies, particularly through reduced productivity, increased healthcare costs, and rising crime rates.
2. **Productivity and Workforce**: Drugs erode the workforce due to addiction, leading to decreased productivity, higher unemployment rates, and negatively impacting economic growth.
3. **Increasing Healthcare Costs**: Treating addiction and drug-related diseases imposes a significant financial strain on healthcare systems, draining resources that could be allocated to more productive sectors.
4. **Higher Crime Rates**: There is a strong link between drug proliferation and increased levels of organized and non-organized crime, leading to higher government spending on security and justice systems.
5. **Black Market Economy**: The illegal drug trade contributes to the growth of the black market, depriving governments of tax revenues and redirecting economic resources towards illicit activities.

التأثيـــــرات الاقتصاديـــــــة للمخـــــدرات

*فلاح حسن ثويني
قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 2024-09-14
- تاريخ ارسال التعديلات: 2024-10-05
- تاريخ قبول النشر: 2024-10-07
- تاريخ النشر: 2024-10-25

***المؤلف المراسل:**
فلاح حسن ثويني
falahecono@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص: يستعرض التأثيرات المتعددة لتعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها على الاقتصاد. يركز البحث على الخسائر التي تتكبدها الدول نتيجة تعاطي المخدرات، سواء من خلال تراجع الإنتاجية، ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، أو زيادة معدلات الجريمة المرتبطة بها.
يتناول البحث تأثير المخدرات على القوى العاملة، حيث يؤثر الإدمان على القدرة على العمل والإنتاجية، ويزيد من نسب البطالة. كما يوضح الأعباء التي تفرضها المخدرات على الأنظمة الصحية بسبب علاج الإدمان والأمراض المرتبطة به، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية.
كما يناقش البحث دور المخدرات في تعزيز الجريمة المنظمة وزيادة الإنفاق الحكومي على الأمن والعدالة، وتأثير السوق السوداء للمخدرات على الاقتصاد الرسمي من خلال تقليل الإيرادات الضريبية.
يختتم البحث بتوصيات حول كيفية معالجة هذه التأثيرات من خلال سياسات شاملة تستهدف الوقاية، العلاج، وتعزيز الجهود الأمنية لمكافحة تجارة المخدرات.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، غسل الاموال.

المقدمة:

تمثل المخدرات تهديداً للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم، اذ تتحمل البلدان تكاليف اقتصـــادية واجتماعية كبيرة بسبب الاستخدام غير الشرعي والقانوني للمخدرات، لذلك هناك جهود كبيرة على المستوى الدولي والوطني لوضع سياسات تعمل على خفض هذه التكاليف والتي غالبا ما تكون صعبة القياس للطبيعة السرية لتجارة وتعاطي المخدرات.
تهدف الدراســة الى بيان التأثيرات الاقتصـــادية وتوابعها التي تترتب على التعامل بالمخدرات لما لها من مخاطر على المســتهلك (الفرد والأســرة) كوحدات اقتصـــادية جزئية، وعلى المجتمع والبلد باعتباره يمثل الاقتصـــاد الوطني، اذ تنتقل التأثيرات الى جميع جوانب الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية والسياســية، ومحاولة البحث عن الوســائل التي بالإمكان ان تســاهم في مواجهة او الحد من التأثيرات الاقتصادية السلبية للمخدرات، بصورة عامة وفي العراق خاصة.
خطة الدراسة: تضمنت خطة الدراسة ستة محاور اساسية ، ركّز الاول على الاطار المفاهيمي للمخدرات والمصطلحات المتعلقة بها ، والمحور الثاني تناول الاثار الاقتصادية للمخدرات على كل من الدورة الاقتصادية والموازنة العامة وعمليات غسيل الاموال والبطالة والاستثمار والبيئة والامن الوطني والفساد والعملة الوطنية ، اما المحور الثالث فتضمن الكيفية التي يتم عن طريقها قياس التكاليف الاقتصـــادية للمخدرات، وتضـــمن المحور الرابع احصـــاءات عن المخدرات عالميا ، فيما تناول المحور الخامس حالة العراق، اما المحور الاخير فاحتوى على الخيارات التي يمكن اســـتخدامها لمواجهة تحدي المخدرات وســـبل معالجة الآثار الاقتصادية.

اولاً: إطار مفاهيمي

من اجل التعرف على حيثيات المصطلحات والمفاهيم التي ترد حول المخدرات والمواضيع المتعلقة بها، فأن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، يُعرّف المخدرات والمفاهيم ذات العلاقة كما يأتي: (جريدة الوقائع العراقية، العدد 4446، 2017).

1. **المخدرات أو المواد المخدرة**: كل مادة طبيعية أو تركيبة من المواد المدرجة في الجداول (2، 3، 4) الملحقة في هذا القانون (وهي قوائم المواد المخدرة التي اعتمدتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتعديلاتها)
2. **المؤثرات العقلية:** كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (5، 6، 7، 8) الملحقة في القانون (وهي قوائم المؤثرات العقلية التي اعتمدتها اتفاقية الامم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971 وتعديلاتها).
3. **السلائف الكيميائية:** عناصر أو مركبات كيميائية تدخل في صنع العقاقير الطبية ذات التأثير النفسي والمدرجة تفاصيلها في الجدولين (9، 10) الملحقة في القانون (وهي قوائم السلائف الكيمائية التي اعتمدتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988).
4. **الاتجار غير المشروع:** زراعة المخدرات أو المتاجرة بها أو بالمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية خلافا لإحكام هذا القانون.
5. **الاستيراد:** إدخال المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيمائية الى جمهورية العراق.
6. **التصدير:** إخراج أو نقل المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية من جمهورية العراق الى دول أخرى أو بطريق المرور (الترانزيت) ويشمل تعبير التصدير أعادة التصدير الا إذا دلت قرينة على خلاف ذلك.

7. **الإحراز والحيازة:** وضع اليد على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية باي صفة كانت ولأي غرض .
8. **الصنع:** جميع العمليات التي يحصل بها على المخدرات أو المؤثرات العقلية والسلائف الكيمائية ويشمل ذلك التنقية وتحويل المخدرات أو المؤثرات العقلية من شكل إلى آخر وتمثل عملية التحويل تحويلا لأصل المادة في شكلها الأول وصنعا لها في شكلها الثاني.
9. **الإنتاج:** فصل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية عن أصلها النباتي.
10. **المستحضر:** كل مزيج جامد أو سائل يحتوي مخدر ووفقا لما ذكر في الجداول الملحقة بالقانون في المادة (1) اولا وثانيا وثالثا .
11. **المتاجرة:** الإنتاج والصنع والاستخراج والتحضير والحيازة والتقديم والعرض للبيع والترويج والتوزيع والشراء والبيع والتسليم بأية صفة من الصفات والسمسرة والإرسال والمرور بالترانزيت والنقل والاستيراد والتصدير والتوسط ما بين طرفين في إحدى العمليات التي ذكرت.
12. **النباتات المخدرة المعدلة جينيا:** النباتات الطبيعية التي تعدل جينيا بقصد الحصول على المواد المخدرة منها.
13. **الطبيب:** عضو النقابة المجاز بموجب قانون نقابة الأطباء الحاصل على شهادة طب من جامعة عراقية أو ما يعادلها.
14. **الصيدلي:** عضو النقابة المجاز بموجب قانون نقابة الصيادلة النافذ والحاصل على شهادة كلية الصيدلة من جامعة عراقية أو ما يعادلها.
15. **التسليم المراقب:** السماح بمرور الشحنات غير المشروعة أو المشبوهة من المخدرات أو المؤثرات العقلية أو السلائف الكيميائية عبر أراضي الدولة الى دولة اخرى بعلم سلطاتها المختصة وتحت مراقبتها بقصد التعرف على الوجهة النهائية لهذه الشحنة والتحري عن الجريمة والكشف عن هوية مرتكبها والأشخاص المتورطين فيها وإيقافه.

ثانيا: الاثر الاقتصادي للمخدرات

بالرغم من عدم مشروعيتها القانونية ومخاطرها الصحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية ، وعدم ظاهرية المتاجرة والتعاطي بها ، الا انها تُعد (سلعة) تندرج ضمن المنظومة الاقتصادية وتنطبق عليها العديد من الآليات الاقتصادية من حيث الإنتاج والتسويق والاستهلاك ، وتنطبق عليها مضامين العرض والطلب ، فكلما زاد الطلب عليها كان هناك الحافز لزيادة إنتاجها لتحقيق المكاسب والربح من خلال أسعارها وتكاليفها في السوق ضمن ما يعرف بـ (الاقتصاد الخفي او اقتصاد الظل Shadow economy)، وهو ببساطة الاقتصاد الذي تُمارس فيه نشاطات غير مشروعة ولا تخضع للقوانين أو الإجراءات الرسمية . فالمستهلك للمخدرات يطلبها لكي يحصل على منفعة خاصة وكلما كان هناك توسع في زيادة الطلب كان ذلك دافعا قويا لارتفاع أسعارها ومن ثم التوسع في إنتاجها وتسويقها من اجل زيادة الأرباح من قبل المنتجين بالرغم من مخاطرها الكبيرة والمتعددة على الصعيد الفردي والمجتمعي (www.moqatel.com .2020,) ، وبما أن المخدرات سلعة ، فأنها تخضع لمفهوم المرونات Elasticities الاقتصادية ، خاصة مرونة العرض Supply Elasticity (استجابة التغيرات في الكمية المعروضة من السلعة إلى التغيرات في الأسعار ، أسعار السلعة نفسها او أسعار السلع البديلة والمكملة) ، فالمنتجين للمخدرات يعملون وبكل المخاطر على زيادة عرضها عندما تكون أسعارها مرتفعة وبالتالي زيادة أرباحهم واهدافهم ، وبالعكس فأنهم يخفضّون من إنتاجها عندما لا تغطي تكاليفها.

وتتداخل العوامل والعلاقات السببية بين المخدرات وتأثيراتها الاقتصادية، وبالرغم من وجود هذه الظاهرة (المحرَمة) دوليا في معظم بلدان العالم مع الاختلاف النسبي بينها الذي يعود الى التشريعات والقوانين السائدة، فضلا على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية السائدة، لكن يترتب على المخدرات تكاليف وتأثيرات اقتصادية متعددة وفي معظم الجوانب الاقتصادية، ومن بين أهم هذه التأثيرات: (www.moqatel.com , 2020) ، (عفاف، 2020) ، (جمال، 2009، 17) ، (www.google.com/search.Iemini,2024)، (خالد ، 2013 ، 107) ، (www.unodc.org/wdr2020)

1. الأثر على الدورة الاقتصادية

ان عوامل النشاط الاقتصادي المتعددة يتحكم بها طرفان لكي تكتمل الدورة الاقتصادية وهما قطاع العائلات (الاستهلاك)، وقطاع الأعمال (الانتاج)، وحركة التدفق الدائري بين قطاع العائلات الذي يقّدم عناصر الإنتاج المتمثلة بـ (العمل وراس المال والأرض والتنظيم)، ويحصل مقابل ذلك على خدمات هذه العوامل المتمثلة بـ (الأجر والفائدة والريع والربح) من قبل قطاع الأعمال، وبذلك تكتمل الدورة الاقتصادي بين المستهلكين والمنتجين.

والأثر السلبي الذي تولده عملية المتاجرة بالمخدرات هو أنها تدخل ضمن هذه الدورة وتعمل على سحب جزء من التدفقات المالية والنقدية التي يفترض ان تقابل التدفقات السلعية او الحقيقية بشكل غير قانوني وغير شرعي، لأنها ليست علنية ولا تدخل ضمن الحسابات القومية للاقتصاد وهنا يحدث الاختلال الاقتصادي عندما لا تحصل عناصر الإنتاج على خدماتها الحقيقية ويختل التوازن بين ما يقدمه او يعرضه المنتج من سلع وخدمات وبين ما يطلبه او يحصل عليه المستهلك من هذه السلع.

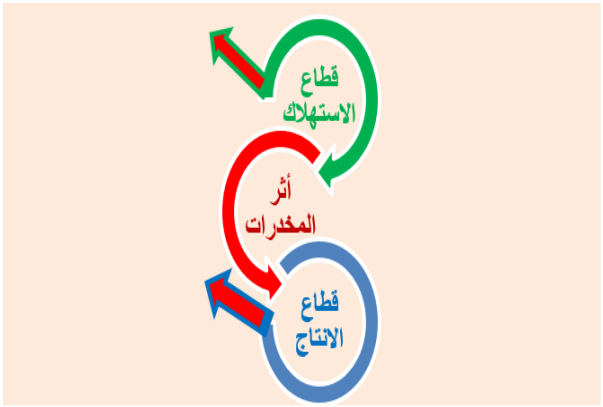

مخطط (1) تأثير المخدرات على الدورة الاقتصادية
المصدر: اعداد الباحث

2. المخدرات وعمليات غسيل الأموال

العلاقة بين المخدرات وغسيل الأموال علاقة وثيقة ومعقدة، وتشكل تهديدًا خطيرًا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن بين التأثيرات الاقتصادية الهامة للمخدرات هو ارتفاع عمليات غسيل الأموال MONEY LAUNDERING ، وهي العمليات التي يكون أساس عملها المتاجرة بأموال مصادرها نشاطات غير مشروعة او غير قانونية وأداخلها ضمن دورة الاقتصاد وكأنها أموال نظيفة (مشروعة) عن طريق المصارف او العقارات او أي وسيلة رسمية أخرى ، وبالتالي تؤثر على كل مفاصل الاقتصاد الوطني ابتداءً من قيمة العملة الوطنية وسعر صرفها مرورا بإنتاج السلع والطلب عليها والأرباح العالية غير المشروعة والتهرب من الضرائب والجرائم الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية. تُعد تجارة المخدرات من أكبر مصادر الأموال غير المشروعة في العالم، مما يجعلها مرتبطة بشكل وثيق بعمليات غسيل الأموال. وهذه العلاقة تكمن في ان نشاط المخدرات يحقق أرباح كبيرة يصعب إخفاؤها أو إنفاقها بالطرق الشرعية او القانونية لذلك يلجأ تجار المخدرات إلى عمليات غسيل الأموال لإضفاء الشرعية على هذه الأموال، وايضا الحاجة إلى إخفاء الهوية نظرًا لأن تجارة المخدرات غير قانونية، يسعى المتورطون فيها إلى إخفاء هويتهم وأصول أموالهم. وعلى العموم فان تكاليف او أضرار غسيل الأموال الناجم عن تجارة المخدرات تتمثل في:

- تآكل الاقتصاد: يؤدي غسيل الأموال إلى تآكل الاقتصاد وتقويض الثقة في المؤسسات.
- تمويل الإرهاب: تستخدم الأموال الناتجة عن غسيل الأموال في تمويل الأنشطة الإرهابية.
- تضخم الاقتصاد الموازي: يعزز غسيل الأموال من نمو الاقتصاد الموازي، مما يضعف قدرة الحكومات على ادارة الاقتصاد وجمع الضرائب.
- فساد المؤسسات: يمكن أن يتغلغل غسيل الأموال في المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى، مما يؤدي إلى الفساد.

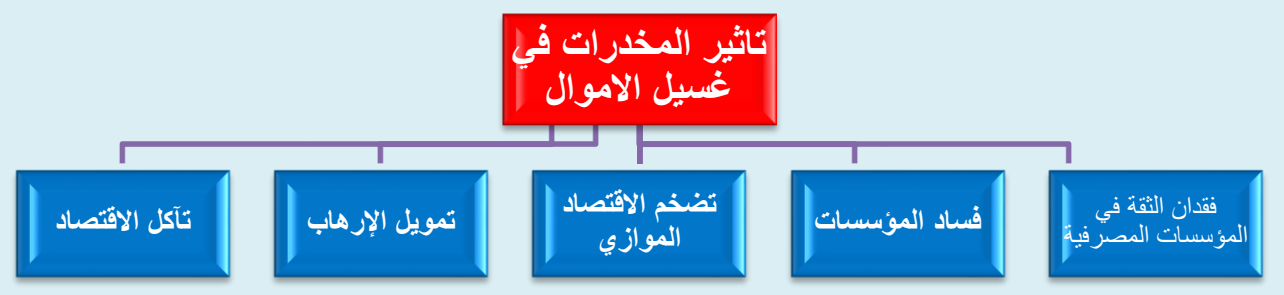

مخطط (2) أثر المخدرات في عملية غسيل الاموال
المصدر: اعداد الباحث

3. الأثر في زيادة معدلات البطالة

كما ذكرنا بان المتاجرة بالمخدرات تؤدي إلى اختلال دورة النشاط الاقتصادي بين عناصره المختلفة وينجم عن ذلك فجوة بين المعروض من عناصر الإنتاج ومن بينها (العمل) وبين خدمات هذه عناصر، وبما ان عملية الاتجار بالمخدرات هي خفية وغير ظاهرة فان مقدار كبير من الأموال التي تسحب من دورة الإنتاج تعني تعطيل وتوقف للكثير من المشاريع ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل وزيادة معدلات البطالة. فضلا على ان تفاقم عملية البطالة وما تسببه من تأثيرات اجتماعية فإنها قد تكون عاملا مساعدا نحو التعاطي او المتاجرة بالمخدرات وبالتالي التأثير المتبادل بينهما، وما ينجم عنهما من تكاليف بشرية ومادية، تكمن في:

- تدهور الكفاءة الإنتاجية: يؤدي تعاطي المخدرات إلى تدهور القدرات الذهنية والجسدية للفرد، مما يقلل من إنتاجيته في العمل ويجعله غير قادر على أداء مهامه بكفاءة.
- الغياب المتكرر عن العمل: يعاني مدمنو المخدرات من مشاكل صحية ونفسية تجعلهم غير قادرين على الالتزام في عمل منتظم، مما يؤدي إلى زيادة الغياب عن العمل.
- صعوبة في الحفاظ على العلاقات المهنية: يؤثر تعاطي المخدرات سلبًا على سلوك الفرد، مما يجعله عدوانيًا وغير قادر على التعاون، مما يؤدي إلى فقدان الوظيفة.
- السجن: يعاقب القانون على تعاطي المخدرات والتجارة فيها، مما يؤدي إلى سجن العديد من المدمنين، وبالتالي حرمانهم من فرص العمل.
- التركيز على الحصول على المخدرات: يصبح الحصول على المخدرات هو الشغل الشاغل للمدمن، مما يؤدي إلى إهمال العمل والبحث عن فرص عمل جديدة.
- الآثار النفسية: يؤدي الإدمان إلى العديد من المشاكل النفسية مثل الاكتئاب والقلق، مما يقلل من ثقة الفرد بنفسه ويجعله غير قادر على التعامل مع ضغوط العمل.

وتترجم تأثيرات زيادة البطالة الناتجة عن المخدرات في الاتي:

- تدهور الاقتصاد: يؤدي انخفاض الإنتاجية وزيادة البطالة إلى تدهور الاقتصاد الوطني، حيث تقل الإيرادات الضريبية وترتفع تكاليف الرعاية الاجتماعية.
- زيادة معدلات الجريمة: يلجأ العديد من العاطلين عن العمل إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المال لشراء المخدرات، مما يزيد من انعدام الأمن.
- تدهور المستوى المعيشي: يؤدي فقدان الوظيفة إلى تدهور المستوى المعيشي للأفراد وأسرهم، مما قد يدفعهم إلى المزيد من المشاكل الاجتماعية.
- زيادة العبء على المجتمع: تتحمل المجتمعات أعباء كبيرة نتيجة لانتشار الإدمان والبطالة، حيث تزيد تكاليف الرعاية الصحية والاجتماعية.

مخطط (3) أثر المخدرات في زيادة معدلات البطال
المصدر: اعداد الباحث

4. الأثر على الموازنة العامة

يؤدي تزايد الاتجار بالمخدرات الى اختلال المالية العامة بعناصرها (الإيرادات والنفقات)، إذ ينعكس على جانب النفقات العامة والايرادات العامة معا ومن ثم تزايد العجز في الموازنة العامة.

1. تزايد النفقات العامة : يؤدي إلى تزايد الإنفاق على عمليات مكافحة الاتجار وتعاطي المخدرات من قبل الأجهزة الأمنية والشرطة والجمارك والحدود ، وتكاليف القبض على تجار المخدرات، ومحاكمتهم، وسجنهم، تضاف إلى الأعباء المالية للدولة، وأيضا تزايد الأنفاق على مجالات التوعية والوقاية من أضرار المخدرات ، والإنفاق على الدراسات والبحوث والقضاء والسجون والاصلاحيات ، والإنفاق على العلاج ومتابعة ورعاية المدمنين وهذا يتجلى في الوقاية وتكاليف العلاج والرعاية الصحية وتكاليف المستشفى ، اذ تتطلب معالجة المدمنين وتكاليف الأمراض المرتبطة بتعاطي المخدرات ميزانيات ضخمة، مما يزيد من العبء على المالية العامة، وغيرها من الجوانب التي تنعكس تأثيراتها السلبية على تحويل قسم كبير من الأموال التي يفترض ان تذهب إلى الأنفاق على مشاريع اقتصادية تنموية منتجة يستفيد من الاقتصاد المحلي، الا انه يتم إنفاقها على إجراءات معالجة المخدرات وتأثيراتها السلبية.
2. انخفاض الإيرادات العامة: يؤدي التهرب من الضرائب التي تحولت أموالها إلى المخدرات إلى نقص كبير في الإيرادات العامة. ويؤدي انخفاض الإنتاجية لدى المدمنين وتفاديهم دفع الضرائب إلى نقص في الإيرادات الحكومية، تقلل سمعة الدولة التي تعاني من مشكلة المخدرات من تدفق السياح، مما يؤثر سلبًا على الإيرادات السياحية، والى تضخم الاقتصاد الموازي، ويؤدي انتشار تجارة المخدرات إلى نمو اقتصاد موازٍ غير خاضع للضرائب، مما يقلل من الإيرادات الحكومية ويزيد من الفساد، وكذلك يخشى المستثمرون من الاستثمار في الدول التي تعاني من مشكلة المخدرات، مما يؤدي إلى تدهور المناخ الاستثماري وانخفاض الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات.
3. ارتفاع عجز الموازنة العامة: الذي يؤدي الى ارتفاع حجم المديونية العامة داخليا وخارجيا وبالتالي تحمل تكاليف تسديد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه.

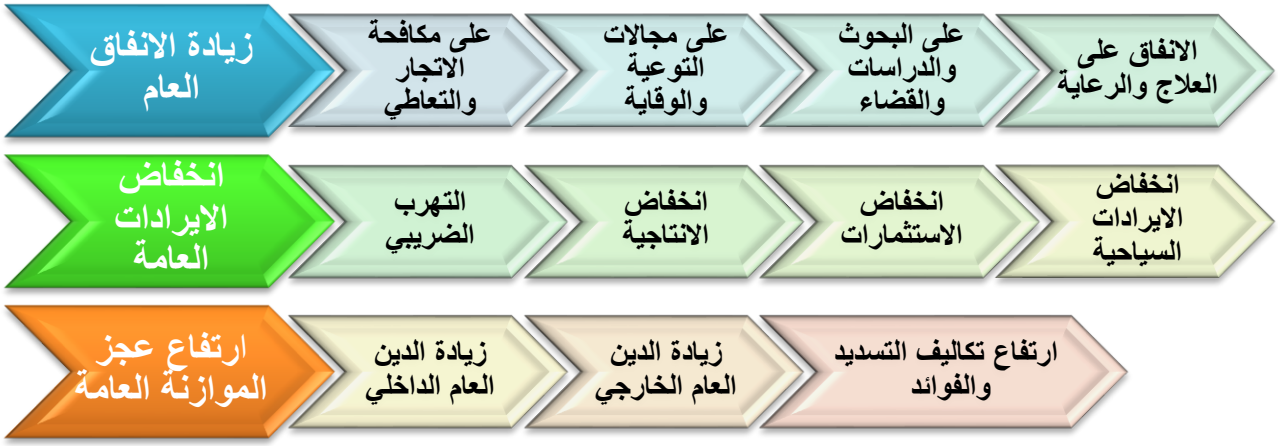

مخطط (4) أثر المخدرات على الموازنة العامة
المصدر: اعداد الباحث

5. الأثر على الادخارات والاستثمارات

ان اقتطاع جزء من دخل الفرد والدخل القومي من اجل الأنفاق على المخدرات من حيث التعاطي بها أو استهلاكها ومن ثم العلاج للتخلص من الإدمان عليها بالنسبة للفرد، وكذلك كل ما تنفقه الحكومة من تكاليف على مكافحة المخدرات، سيؤدي بالنتيجة إلى انخفاض بحجم المدخرات الشخصية ومن ثم تقليل الفرص الاستثمارية لهم، وكذلك سيؤدي تزايد الأنفاق الحكومي على مكافحة المخدرات الى انخفاض الادخار الوطني وبالتالي الاستثمار الذي يعتمد عليه، مما يمنع الاقتصاد والأفراد من الاستفادة من هذه المدخرات. وبالتالي فان التأثيرات السلبية للمخدرات على الادخار والاستثمار تتمثل في:

- تدهور القدرة الشرائية: يؤدي إنفاق الأموال على المخدرات إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد، مما يقلل من حجم المدخرات والاستثمارات.
- زيادة الديون: يلجأ العديد من مدمني المخدرات إلى الاقتراض لتغطية نفقاتهم المتعلقة بالمخدرات، مما يؤدي إلى تراكم الديون وتقليل القدرة على الادخار.
- انخفاض الدخل: يؤدي تعاطي المخدرات إلى تدهور الأداء الوظيفي وفقدان الوظائف، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وتقليل القدرة على الادخار والاستثمار.
- عدم الاستقرار المالي: يؤدي الإدمان إلى عدم الاستقرار المالي للأفراد والأسر، مما يجعلهم غير قادرين على التخطيط للمستقبل والادخار للاستثمارات طويلة الأجل.
- تدهور الثقة في الاقتصاد: يؤدي انتشار المخدرات إلى تدهور الثقة في الاقتصاد، مما يقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- زيادة التكاليف الحكومية: يؤدي ارتفاع معدلات الجريمة والعنف المرتبطة بالمخدرات إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الأمن والصحة، مما يقلل من الموارد المتاحة للاستثمار

مخطط (5) الأثر على الادخارات والاستثمارات
المصدر: اعداد الباحث

6. الأثر على قيمة العملة الوطنية

نظرا لان الاتجار بالمدخرات والأموال التي تتولد عنها يتم خارج الدورة الاقتصادية ثم يتداخل معها، فان ذلك يؤدي إلى تأثيرات سلبية على قيمة العملة محلياً (أسعار السلع داخل البلد) وأيضا خارجيا (أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى)، وذلك عندما لا يتناسب مقدار المعروض النقدي مع مقدار السلع المعروضة او المنتجة داخل البلد وينعكس عل القيمة الحقيقية للعملة المحلية وقوتها الشرائية التي تتجه الى الانخفاض كلما ارتفعت المستويات العامة للأسعار. وأيضا يؤدي التباين الكبير في التدفقات النقدية الرسمية والتدفقات غير الرسمية وغير الخاضعة للإشراف والمراقبة من قبل السلطات النقدية الناجمة عن عمليات الاتجار بالمخدرات إلى قيام السلطات النقدية بالعمل على تحديد أسعار صرف غير واقعية أو بعيدة عن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقابل العملات الأخرى. التي قد تصل إلى انهيار قيمة العملة وظهور الأزمات المالية والاقتصادية على أثر ذلك، وبالنتيجة فان التأثيرات تكمن في الاتي:

- انخفاض الطلب على العملة: يؤدي تدهور الثقة في الاقتصاد إلى انخفاض الطلب على العملة الوطنية، مما يزيد من العرض ويقلل من قيمتها.
- زيادة العرض النقدي: قد يؤدي تدفق الأموال غير المشروعة إلى زيادة العرض النقدي، مما يؤدي إلى التضخم وانخفاض قيمة العملة.
- هروب رؤوس الأموال: يؤدي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يقلل من الطلب على العملة الوطنية ويضع ضغطًا على قيمتها.
- تدهور قيمة العملة المحلية نتيجة التغيرات في المستوى العام للأسعار والقدرة الشرائية للنقود.

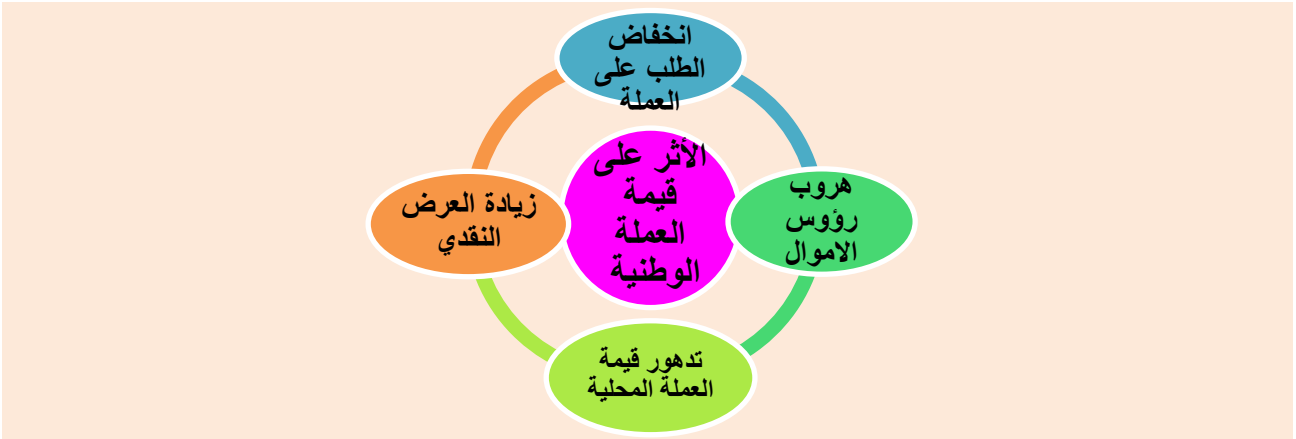

مخطط (6) أثر المخدرات على قيمة العملة الوطنية
المصدر: اعداد الباحث

7. الأثر على البيئة:

ان عدم مشروعة التصنيع والإنتاج للمخدرات وكذلك المستحضرات الصيدلانية والكيميائية المضادة للمخدرات وطرق التخلص منها تتسبب في حدوث تلوث بيئي، إذ يتم التخلص من هذه المواد في البيئة وفي مياه الصرف الصحي، وعند دخولها الرواسب والمياه السطحية والجوفية وأنسجة النباتات والكائنات المائية. ونتيجة لذلك، يمكن أن تتعرض الحياة البرية والبشر بشكل مزمن لجرعات منخفضة جدا من المخدرات والمواد الكيميائية المستخدمة في صنعها غير المشروع، وبالنتيجة في التكاليف للأفراد والحكومات، لأنها مسؤولة عن ضمان الصحة العامة. وبالنتيجة فأن أبرز الآثار البيئية للمخدرات تتضمن:

- تدمير الغابات والأراضي الزراعية: يتم زراعة العديد من المخدرات في الغابات والأراضي الزراعية الخصبة، مما يؤدي إلى إزالة الغابات وتدهور التربة وتآكلها، وزيادة التصحر.
- تلوث المياه: تستخدم المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية بكثرة في زراعة المخدرات، مما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية والسطحية، وتدمير الحياة المائية.
- إنتاج النفايات السامة: تترك عملية إنتاج المخدرات كميات كبيرة من النفايات السامة التي تتسبب في تلوث الهواء والماء والتربة.
- استنزاف الموارد المائية: تحتاج زراعة بعض أنواع المخدرات إلى كميات كبيرة من المياه، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية وندرتها في المناطق الجافة وشبه الجافة.
- تدمير التنوع البيولوجي: يؤدي تدمير الغابات وتلوث البيئة إلى انقراض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية، مما يقلل من التنوع البيولوجي.

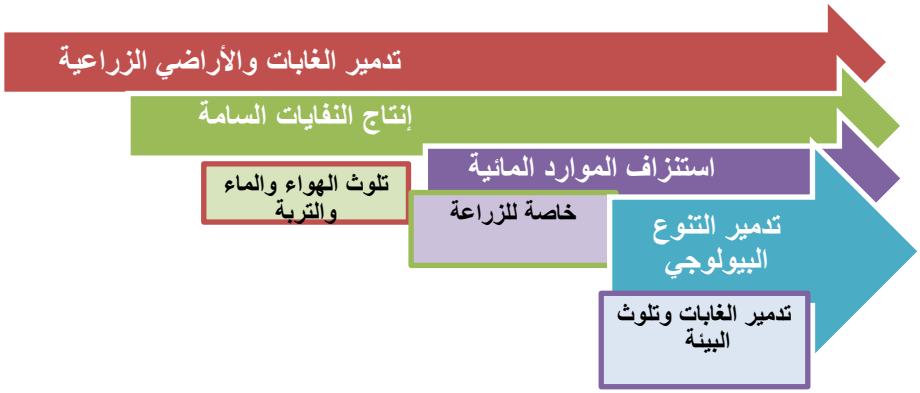

مخطط (7) تأثير المخدرات على البيئة
المصدر: اعداد الباحث

8. العلاقة بين المخدرات والفساد:

تعتبر العلاقة بين المخدرات والفساد الاقتصادي علاقة متشابكة ومعقدة وخطيرة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بشكل كبير. يمكن تلخيص هذه العلاقة في النقاط التالية:

- الحماية السياسية: غالبًا ما يحظى تجار المخدرات بحماية سياسية، مما يسهل عليهم عمليات التهريب والإنتاج والتوزيع.
- الرشوة: تستخدم عصابات المخدرات الرشوة لتسهيل عملياتها، سواء كانت رشوة مسؤولين حكوميين أو موظفين في الجمارك أو الشرطة.
- ضعف في تطبيق القانون: يؤدي الفساد إلى ضعف تطبيق القانون، مما يخلق بيئة مواتية لانتشار تجارة المخدرات.
- غسيل الأموال: يستخدم نظام مالي فاسد لغسل أموال المخدرات، مما يضفي عليها الشرعية.

- النفوذ السياسي: تكتسب عصابات المخدرات نفوذاً سياسياً يمكن استخدامها للتأثير على القرارات الحكومية وتقويض مؤسسات الدولة.
- تآكل الثقة: يؤدي انتشار المخدرات إلى تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية، مما يزيد من فرص الفساد.
- تضخم الاقتصاد الموازي: يؤدي نمو الاقتصاد الموازي المرتبط بتجارة المخدرات إلى تقويض الاقتصاد الرسمي، مما يزيد من الفساد.

مخطط (8) العلاقة بين المخدرات والفساد
المصدر: اعداد الباحث

9. تأثير المخدرات على الأمن الوطني:

يمثل انتشار المخدرات تهديدًا خطيرًا على الأمن الوطني، حيث يتعدى تأثيرها الفرد والمجتمع لتصل إلى مستوى الدولة. تتشابك هذه الآثار بشكل كبير مع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، مما يجعلها قضية أمنية بالغة الأهمية. وأبرز الآثار السلبية للمخدرات على الأمن الوطني:

- زعزعة الاستقرار: يؤدي انتشار المخدرات إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث تزيد من معدلات الجريمة والعنف، وتشجع على الفساد.
- تهديد الاقتصاد: تؤثر المخدرات سلبًا على الاقتصاد الوطني من خلال تدهور الإنتاجية، وزيادة الإنفاق الحكومي، وانخفاض الإيرادات، وتدهور الاستثمار.
- تآكل القيم والمبادئ: يؤدي تعاطي المخدرات إلى تآكل القيم والمبادئ الأخلاقية في المجتمع، مما يضعف الروابط الاجتماعية ويؤثر على الهوية الوطنية.
- التدخل الأجنبي: غالبًا ما ترتبط تجارة المخدرات بمنظمات إجرامية دولية، مما يفتح الباب للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول.
- تجنيد الشباب: استغلال الشباب المدمنين لتجنيدهم في أعمال إجرامية، مما يشكل تهديدًا للأمن القومي.
- تسهيل الإرهاب: يستخدم الإرهابيون أرباح تجارة المخدرات لتمويل أنشطتهم الإرهابية.
- تدفق الأسلحة: غالبًا ما ترتبط تجارة المخدرات بتهريب الأسلحة، وتهدد الأمن والاستقرار.

مخطط (9) تأثير المخدرات على الأمن الوطني
المصدر: اعداد الباحث

ثالثاً: قياس التكاليف الاقتصادية للمخدرات

بما ان نشاط التعامل بالمخدرات هو غير ظاهر علنا، ويدخل ضمن مفهوم الاقتصاد الخفي او اقتصادات الظل وأحيانا يعرف بالاقتصاد الاسود، وبالرغم من الصعوبات التي يتم مواجهتها لقياس التكاليف الاقتصادية للمتاجرة والتعاطي بالمخدرات، إلا انه تمت محاولات لذلك، ومنها دراسة الدكتور وليد ناجي الحياني، قياس تكاليف تعاطي المخدرات وأثرها على الاقتصاد الأردني وكانت الآلية تتمثل في المعادلات الآتية: (www.moqatel.com .2020,)

A: متوسط تكلفة الجرعة اليومية من النوع (k) من المخدرات للشخص الواحد = إجمالي تكلفة الجرعة اليومية من مخدر معين للعدد (k) من الأشخاص / عدد أفراد العينة (K).

B: متوسط كلفة الإدمان على المخدرات في المجتمع (M) في اليوم الواحد = (A) * عدد الأشخاص المدمنين على المخدر (k) في المجتمع (M).

C: كلفة الإدمان على المخدر (k) في المجتمع (M) في السنة = B* 360 يوم

D: كلفة الإدمان على أنواع المخدرات المختلفة = كلفة الإدمان على المخدر (k) + كلفة الإدمان على المخدر (L) + ... (N).

وبالتالي بالإمكان حساب التكلفة الاقتصادية التي تنجم عن المخدرات وتعاطيها ولو بصورة نسبية لعدم إمكانية حصر وتحديد جميع عمليات الاستهلاك والاتجار بالمخدرات.

رابعاً: إحصاءات دولية عن المخدرات

يمثل عام 2023 منتصف الطريق في العمل المطلع به من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولاتزال ظاهرة المخدرات العالمية تشكل تحديا سواء بالنسبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو بالنسبة للجهود المبذولة من أجل تعزيز السم والامن وحقوق الانسان. وتشير الاحصاءات حسب معلومات تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة الى الاتي: (الامم المتحدة، 2017)، (www.unov.org/unov/ar/unodc.htm)، (تقرير المخدرات العالمي، 2023)، (منظمة الصحة العالمي، 2016)، (www.unodc.org)، (تقرير مكتب الأمم المتحدة، 2024).

1. هناك 250 مليون نسمة، أو نحو 5 % من سكان العالم البالغين، تعاطوا المخدِّرات مرة واحدة على الأقل في عام 2017.
2. أنَّ نحو 29.5 مليوناً من متعاطي المخدِّرات هؤلاء، أو 6 % من سكان العالم البالغين، يعانون من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدِّرات. في عام 2017
3. 37 مليون عدد المتعاطين، (الأمفيتامينات والمنشطات الموصوفة طبياً). 35 مليون عدد المتعاطين، (المؤثرات الأفيونية). 183 مليون عدد المتعاطين، (القنب). 17 مليون عدد المتعاطين، (الكوكايين). 18 مليون عدد المتعاطين، (الافيونات). 22 مليون عدد المتعاطين (الإكستاسي).
4. زادت الوفيات بسبب الجرعات المفرطة في الولايات المتحدة، ومعظمها بسبب المؤثرات الأفيونية، بأكثر من ثلاثة أضعاف خال الفترة 1999 – 2015 من 16849 حالة إلى 52404 حالة.
5. 9218 طن كميات المخدرات المضبوطة من مختلف الأنواع في عام 2015.
6. هناك نحو 300 مليون شخص يتعاطون المخدرات على مستوى العالم، وأن هناك زيادة في حجم الاتجار.في عام 2022 .
7. عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات غير المشروعة ارتفع إلى 292 مليونا في عام 2022، أي بزيادة قدرها 20 في المائة على مدار عشر سنوات.
8. أن أغلب المتعاطين في جميع أنحاء العالم يستهلكون القنب (228 مليون شخص)، بينما يستهلك 60 مليون شخص في جميع أنحاء العالم المواد الأفيونية، ويتعاطى 30 مليون شخص الأمفيتامينات، و23 مليونا الكوكايين، و20 مليونا يتعاطون الإكستاسي.
9. إن المتاجرين في منطقة المثلث الذهبي، وهي منطقة في جنوب شرق آسيا، وجدوا طرقا لدمج أنفسهم في أسواق غير قانونية أخرى، مثل الاتجار بالحياة البرية والاحتيال المالي واستخراج الموارد غير القانوني.
10. أن إنتاج الكوكايين بلغ في عام 2022 أعلى مستوى قياسي له حيث تم إنتاج 2757 طنا، بزيادة 20 في المائة عن عام 2021.
11. كان ارتفاع العرض والطلب على المنتج مصحوبا بارتفاع في العنف في الدول الواقعة على طول سلسلة التوريد، وخاصة في الإكوادور ودول الكاريبي، كما كان هناك ارتفاع حاد في المشاكل الصحية داخل بعض بلدان المقصد في أوروبا الغربية والوسطى.
12. ظهر تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية أن 2.6 مليون حالة وفاة سنويا تقع لأسباب تتعلق باستهلاك الكحول، وأن نحو 600,000 وفاة أخرى تحدث بسبب تعاطي المخدرات.
13. لايزال الشباب هم الفئة الاكثر عرضة لتعاطي المخدرات فعلى الصعيد العالمي، في عام 2021 كان معدل الانتشار السنوي لتعاطي القنب لدى الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و16 عاما يبلغ 5,34 %، مقارنة بنسبة 4,3 % بالنسبة للبالغين .
14. نسبة النساء بين الاشخاص الذين يتعاطون انواع المخدرات في عام 2021، كانت 25 % أفيونيات، 27% كوكائين، 30% قنب، 38% مواد من نوع الاكس تاسي، 45% انفيتامينات، 47% استعمال غير طبي لمؤثرات افيونية صيدلانية.
15. الاشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن كان 13.2 مليون شخص، 6.6 ملايين مصابون بالتهاب الكبد، 1.6 مليون مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، الاشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات 39.5 مليون شخص، علاج تعاطي المخدرات للنساء قيد العلاج كان 37% في اوقانيوسا، 34% امريكا ،17% اوروبا، 9% افريقيا، 2% اسيا.
16. الاشخاص دون سن 25 عاما قيد العلاج، كان في امريكا الجنوبية 52% وامريكا الوسطى والكاريبي 37% وشرق وجنوب شرق اوروبا 34% واستراليا ونيوزلندا

34% وافريقيا 27% وامريكا الشمالية 17% واسيا 16% وغرب ووسط اوروبا 14%.

17. الانتاج العالمي للمخدرات من الكوكايين النقي في عام 2021 كان 2303 طن، الافيون 7800 طن بين عامي 21 و22، الافيون المحّول الى الهيروين 6077 الى 6384 طن في عام 2022، انتاج الهيروين 509 الى 739 طن في عام 2022.
18. أن معاملات التجزئة تتزايد على منصات التواصل الاجتماعي في أسواق الشبكة الخفية، اذ ارتفع متوسط قيمة المعاملة من حوالي 100 دولار أمريكي في عام 2018 إلى 500 دولار في عام 2021.

خامسا: العـــــــــــــراق

في عام 2017 اصدر مجلس النواب العراقي قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4446 وقد تضمن القانون 10 فصول بالإضافة الى الملاحق ، وتجدر الاشارة الى ان العراق مُنضم الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988 والتي صادق عليها العراق بموجب القانون رقم 23 لسنة 1996, وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، والتي صادق عليها العراق بموجب قانون الانضمام رقم 6 لسنة 2001 .

ويهدف قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ إلى ما يأتي:

1. تطوير أجهزة الدولة المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية أو سوء استعمالها.
2. تكثيف إجراءات مكافحة الاتجار والتداول غير المشروع بالمخدرات أو المؤثرات العقلية أو السلائف الكيميائية والحد من انتشارها.
3. ضمان التنفيذ الفعال للمعاهدات الدولية ذات الصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية المصادق عليها أو المنضمة اليها جمهورية العراق.
4. تأمين سلامة التعامل بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية للأغراض الطبية والعلمية والصناعية.
5. الوقاية من الإدمان على المخدرات أو المؤثرات العقلية وسوء استعمالها ومعالجة المدمنين في المصحات والمستشفيات المؤهلة للعلاج.

مخطط (10) اهداف قانون المخدرات رقم 50 لسنة 2017 في العراق
المصدر: اعداد الباحث

وقد أدت الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية وضعف إنفاذ القانون وارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى رواج المواد المخدرة في العراق بشكل غير مسبوق بالرغم من الجهود والاجراءات التي يتم اتخاذها من قبل مختلف الجهات المسؤولة وخاصة وزارة الداخلية.

ففي عام 2023 استضاف العراق المؤتمر الدولي الاول لمكافحة المخدرات بمشاركه العديد من الدول العربية والاجنبية، وكذلك في تموز عام 2024 استضاف العراق مؤتمر بغداد الإقليمي الدولي الثاني لمكافحة المخدرات.

وحسب التقارير (www.mawazin.net ,2024) فأن العراق تحول من معبر للمخدرات إلى مستهلك في العقدين الأخيرين، وإن تجارة وتعاطي المخدرات في البلاد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة وخاصة بين فئة الشباب حيث تصل نسبة التعاطي بين الشباب في المناطق الأكثر فقرا إلى اكثر من 50 %. وانه في عام 2022 تم اعتقال 14 ألف شخص بين متعاط ومتاجر، بينهم 500 من النساء والأحداث، حيث تقوم عصابات الاتجار باستغلالهم لغرض الترويج والنقل.

وتم معالجة 4500 مدمن ومتعاط للمخدرات من قبل الجهات الصحية، منذ بداية عام 2022، وأن أكثر المتعاطين بأعمار تتراوح من 15 إلى 30 عاما. وأكدت مديرية مكافحة المخدرات القبض على أكثر من 15 ألف متهم بقضايا المخدرات، بينما ضبطت كميات تقدر بنصف طن من المخدرات، وأن مادة الكريستال المخدرة تدخل بطرق غير قانونية من محافظات حدودية عدة. وتم التوجيه من قبل وزارة

الداخلية، بتأسيس قاعدة بيانات لشبكات تجارة المخدرات، وضرورة تفعيل الجانب الاستخباري لملاحقة المتاجرين بالمخدرات وتنفيذ مذكرات القبض بحق تجار المخدرات والمروجين لها.

وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي كشفت وزارة الصحة العراقية عن إتلاف 5 آلاف طن من المخدرات والمؤثرات العقلية، و54 مليون حبة مخدرة و31 ألف أنبولة و9 آلاف قنينة من المخدرات المختلفة، وهي الكمية الأكبر من المخدرات التي ضبطت في تاريخ العراق، كانت مخزنة منذ سنوات في دائرة الطب العدلي.

واوضح انه" تم الحكم بحق (49) متاجر دولي بالمخدرات بالإعدام شنقاً حتى الموت والمؤبد بحق (330) متاجر محلي بالمخدرات بالسجن المؤبد "، مشيرة الى انه " قتل (16) وإصابة (22) من المتاجرين بالمخدرات اثناء الاشتباكات المسلحة ". وختمت المديرية بيانها بانه" تم تسجيل استشهاد (4) وجرح (24) من رجال المديرية العامة لشؤون المُخدِرات اثناء أداءهم الواجب الوطني المقدس ضد المتاجرين بالمخدرات ".

سادسا: خيارات مواجهة تحدي المخدرات وسبل معالجة الآثار الاقتصادية لها:

على العموم وبالرغم من التحديات التي تواجه جهود مكافحة المخدرات والمتمثلة في الاتي:(مجلس النواب العراقي، الموقع الرسمي)، (2013 , www.incb.org)، (www.google.com/search.Iemini,2024)، (www.unodc.org)

1. تتداخل مشكلة المخدرات مع العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
2. استمرار الطلب العالمي على المخدرات في الارتفاع، مما يجعل مكافحة الإنتاج والاتجار مهمة صعبة.
3. تطور أساليب التهريب التي يلجأ لها تجار المخدرات، مما يتطلب تطوير استراتيجيات مكافحة أكثر فعالية.

الا إن معالجة الآثار الاقتصادية للمخدرات تتطلب تعاون جهود جميع الأطراف المعنية، من الحكومات والمؤسسات الدولية إلى المجتمع المدني والأفراد. ويتطلب أن تكون هذه الجهود مبنية على أسس علمية، وأن تأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجهها. من خلال العمل الجاد والمتكامل، يمكننا تحقيق تقدم ملموس في مكافحة هذه الآفة وتقليل آثارها المدمرة على المجتمعات. تتضمن معالجة الآثار الاقتصادية للمخدرات مجموعة من الإجراءات المتكاملة على المستويين الوطني والدولي، وهي تشمل:

1. مكافحة الإنتاج والاتجار من خلال:
- تعزيز التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات في مصادرها.
- تشديد الرقابة على الحدود لمنع تهريب المخدرات.
- تطبيق قوانين صارمة على تجار المخدرات.

2. العلاج والإدماج:
- توفير برامج علاجية فعالة للمدمنين.
- دمج المدمنين في المجتمع بعد شفائهم.
- توفير فرص عمل للمتعافين.

3. التوعية والتثقيف:
- نشر الوعي بمخاطر تعاطي المخدرات وآثارها السلبية.
- تعزيز برامج التثقيف في المدارس والمجتمعات.

4. تطوير الاقتصاد البديل:
- تقديم بدائل اقتصادية للمزارعين الذين يعتمدون على زراعة المخدرات.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي تعاني من انتشار المخدرات.

5. تعزيز الحوكمة الرشيدة:
- مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المؤسسات الحكومية.
- تحسين إدارة الموارد العامة.
- ينبغي تشديد تدابير التصدي المتخذة ضمن القانون على النماذج الاجرامية وانتشار المخدرات الاصطناعية.

6. يجب تخصيص ميزانيات كافية لمكافحة المخدرات والعلاج والإدماج.
7. تعزيز التعاون الدولي بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
8. يجب التركيز على الوقاية من تعاطي المخدرات من خلال برامج التوعية والتثقيف.
9. تفعيل وتعديل قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017. حيث أن المواجهة التشريعية لظاهرة المخدرات تحتل الصدارة بين المواجهات الأخرى في جميع الدول ومنها العراق، وأن السياسة الجنائية لهذه الدول تكاد تكون متقاربة؛ مع التأكيد على أهمية المواجهة الأمنية والتي بدونها تبقى النصوص التشريعية قواعد نظرية؛ لا تجد سبيلاً إلى تطبيقها وتفقد بذلك صدارتها.
10. التنسيق بين المؤسسات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) لإعداد استراتيجية وطنية متكاملة العناصر وواضحة الاهداف والرؤى؛ تتعلق بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وتستوعب جميع ابعاد مشكلة المخدرات.
11. التنسيق والتعاون المتكامل بين جميع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وتحمل المسؤولية من اجل حماية المجتمع؛ وبالأخص شريحة الشباب من خطر المخدرات.
12. قيام لجنة الامن والدفاع ولجنة الصحة والبيئة النيابيتين بمتابعة وزارة الداخلية في رفع كفاءة اعضاء ضبط مكافحة المخدرات، وتدريبهم على كافة المستويات؛ التي تسهم في تقوية جاهزيتهم للكشف عن المخدرات وفق أحدث الاساليب؛ لملاحقة مجرمي تجارة المخدرات واحباط خطط مهربيها قبل وصولها الى المروجين لها واتباع الاساليب والوسائل المتقدمة لكشف وتتبع عمليات التهريب؛ سواءً عبر المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية.
13. قيام لجنة الثقافة والاعلام النيابية بالتنسيق مع المؤسسات الاعلامية للاهتمام بالبرامج التثقيفية والتوعوية؛ من خلال عقد الندوات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية؛ لغرض احداث درجة وعي لدى ابناء المجتمع تبين مخاطر تعاطي المخدرات.
14. زيادة التنسيق بين لجنة الامن والدفاع النيابية ووزارة الداخلية والدفاع في دعمهما لجهود الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وقوات حرس الحدود والجمارك، فضلا عن دعم الجهود المشتركة بينهما، وتزويدهما

بأحدث الأجهزة والإمكانات التي تؤهلهما لأداء مهامهما على النحو الأفضل.

15. متابعة وزارة الصحة والبيئة لان تقوم بتفعيل دور الرقابة والتفتيش على الصيدليات العامة والخاصة والمستشفيات والعيادات ومعامل التحاليل ومعاهد العلوم بشكل دوري ومفاجئ، والاطلاع على الدفاتر والسجلات المتعلقة بالمواد المخدرة، وكذلك التذاكر الطبية التي توصف بها المواد المخدرة، ومطابقة الوارد والمنصرف من هذه المواد، ومعاينة أماكن حفظ وتخزين العقاقير، والتحقق من تنفيذ أحكام قانون المخدرات.
16. عقد ورشة عمل من قبل لجنة الزراعة والمياه والاهوار النيابية مع وزارة الزراعة لإدارة لمكافحة زراعة أي نبات من النباتات الممنوع زراعتها، واستصدار نشرات بتلك النباتات والبذور الممنوعة بالتنسيق مع جهاز مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية.
17. التنسيق مع الجهات الامنية لتكثيف العنصر النسائي المتدرب تدريباً عالياً ضمن كادر جهاز مكافحة المخدرات؛ وذلك لتفادي الأخطاء الشائعة أثناء عمليات ضبط وتفتيش المتهمات، وتماشياً مع خصوصية المجتمع العراقي في هذا الجانب.
18. التعاون مع الجهات المعنية لرفع مستوى الأجهزة المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بتوسيع رقعة وصلاحية الادارات العامة الخاصة بالمعالجة موضوع البحث بحيث تتناسب مع حجم المشكلة والمخاطر التي تتعرض لها الدولة.
19. قيام لجنة الأوقاف والشؤون الدينية النيابية بمتابعة نشاطات المؤسسات الوقفية الخاصة بمكافحة المخدرات من خلال منشوراتها وخطاب العاملين فيها وتفعيل وترويج التأصيل الشرعي الخاص بالمخدرات بإشاعاته ليصبح ثقافة عامة تتبناها شرائح المجتمع كافة.
20. تشكيل فريق من اللجان النيابية المختصة لعقد ندوات ومؤتمرات مشتركة مع الدول التي لها باع طويل في مواجهة المخدرات للاستفادة منها باختيار انجح الأساليب في المعالجة لاختصار الوقت وتقليل النفقات.
21. توجيه وزارة الصحة والبيئة لفتح مراكز معالجة وتأهيل مدمني المخدرات خاصة في المحافظات التي لديها اعلى نسبة في تعاطي المخدرات.
22. توسيع اجراءات الفحص لجميع موظفي الدولة وطلبة الجامعات والمدارس لتثبيت سلامتهم من تعاطي المخدرات.

الاستنتاجات:

في ختام البحث، توصل الباحثون إلى عدة استنتاجات رئيسية لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية للمخدرات:

1. الخسائر الاقتصادية الكبيرة :يشكل تعاطي المخدرات والاتجار بها عبئًا كبيرًا على الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال تراجع الإنتاجية، وزيادة التكاليف الصحية، وارتفاع معدلات الجريمة.
2. الإنتاجية والقوى العاملة :تؤدي المخدرات إلى تآكل القوى العاملة نتيجة الإدمان، مما يقلل من الإنتاجية ويزيد من نسب البطالة ويؤثر سلبًا على نمو الاقتصاد.
3. التكاليف الصحية المتزايدة :علاج الإدمان والأمراض المرتبطة بتعاطي المخدرات يشكل ضغطًا ماليًا ضخمًا على الأنظمة الصحية، ويستنزف الموارد التي يمكن توجيهها إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية.
4. ارتفاع معدلات الجريمة :هناك علاقة قوية بين انتشار المخدرات وارتفاع مستويات الجريمة المنظمة وغير المنظمة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي على أنظمة الأمن والعدالة.
5. اقتصاد السوق السوداء :تسهم تجارة المخدرات غير المشروعة في نمو السوق السوداء، مما يحرم الحكومات من الإيرادات الضريبية ويؤدي إلى تدفق الموارد الاقتصادية نحو أنشطة غير قانونية.

التوصيات:

1. تعزيز برامج الوقاية :يتطلب مكافحة تعاطي المخدرات الاستثمار في برامج توعية مجتمعية وتعليمية فعالة، تستهدف فئات الشباب والمراهقين بشكل خاص، لمنع الإدمان قبل حدوثه.
2. تحسين خدمات العلاج والتأهيل :من الضروري تطوير أنظمة علاج الإدمان وتوسيع خدمات التأهيل النفسي والاجتماعي للمساعدة في دمج المدمنين المتعافين في المجتمع مرة أخرى.
3. تعزيز التعاون الدولي :نظراً لطبيعة تجارة المخدرات العالمية، من الضروري تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة تهريب المخدرات والحد من تأثيراتها الاقتصادية.
4. تقوية أنظمة العدالة والأمن :يجب تخصيص موارد كافية لدعم الجهود الأمنية والقضائية التي تستهدف الجريمة المنظمة المرتبطة بتجارة المخدرات، مع التركيز على تطبيق القوانين بفعالية.
5. تحسين الرقابة على الاقتصاد غير الرسمي :يجب العمل على تطوير آليات مراقبة اقتصادية للحد من تأثير تجارة المخدرات على الاقتصاد غير الرسمي، وذلك من خلال تحسين جمع الضرائب ومراقبة التدفقات المالية.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Law No. (50) of 2017 on Drugs and Psychotropic Substances in Iraq.

2. Official website of the Iraqi Parliament, Drugs and Countermeasures Iraqi Parliament Link.
3. World Health Organization, Public Health Dimension of the Global Drug Problem, United Nations, A69/12, May 20, 2016.
4. Waleed Naji Al-Hayani, Measuring the Costs of Drug Use and Its Impact on the Jordanian Economy, Arab Journal for Security Studies and Training, Vol. 29, Issue 15, 1421 H.
5. Gamal Ragab Sidbi, Social and Economic Impacts of Drug Addiction and Use, Center for Studies and Research, Naif Arab University, Scientific Symposium on Drugs and Social Security, Suez, Egypt, 2009, p. 17.
6. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Drug Report, Special Highlights, 2023.
7. Afaf Abdel Karim Rabea, Economic and Social Effects of Drugs on Human Development in Arab Countries, Naif University Publishing House, Saudi Arabia, 2020.
8. UNODC Official Website UNODC.
9. UNODC, World Drug Report, Book 1, 2017.
10. Khaled Hamad Al-Muhannadi, Psychological, Social, and Economic Effects of Drugs in the GCC Countries, Information and Drug Control Center, Doha, 2013, p. 107.
11. International Narcotics Control Board (INCB), Report 2013, Chapter One - Economic Consequences of Drug Abuse.
12. Iraqi Parliament, Official Website Iraqi Parliament Link.
13. UNODC, UNODC Website.
14. ECONOMIC CONSEQUENCES OF DRUG ABUSE, INCB REPORT2 013, https://www.incb.org/Publications/Annual Reports/AR2013.
15. https://elbadilpss.org/2018/02/26/iqtissadiyyat-muharrama-kaifa-tuathir-tijarat-almukhadirat
16. http://www.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc_cvt.htm
17. United Nations, Resolution adopted by the General Assembly on 16 December 2021, seventy-sixth session, Agenda item 110, A/RES/76/188, International drug control, 11 January 2022.
18. https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/Drug_Resolutions/2020-2029/2024/Chap_I_a.pdf
19. https://iemini.google.com/app/7bc7d1f6e31598d4
20. https://www.unodc.org/unodc/en/prevention/prevention-standards.html
21. International Standards on Drug Use Prevention, United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna. United Nations, Feb. 2015.
22. DRUGS AND AGE Drugs and associated issues among young people and older people, WORLD DRUG REPORT 4, 2018, United Nations, June 2018.
23. https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=2410622, 6/01/2024
24. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/index.htm, 2020
25. World Drug Report 2020 (United Nations publication, Sales No. E.20.XI.6). www.unodc.org/wdr2020
26. Taqrīr al-mukhadarāt al-ʻālamī 2023 manshūr ʻalá al-mawqiʻ al-shabkī lil-maktab al-maʻnī bi-l-mukhadarāt wa-l-jarīmah:
27. https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/world-drug-report-2023.htm